دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المصدر:	مجلة العلوم الإدارية والمالية
الناشر:	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المؤلف الرئيسي:	حولى، محمد
مؤلفين آخرين:	دريس، خالد، مرزوقي، مرزوقي(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج1, ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	226 - 236
رقم MD:	930805
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المؤسسات الصغيرة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/930805

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة

Simplified accounting applied to small and medium enterprises

حـــــولي محمـــــد
جامعة عنابة
Moh.compta85@yahoo.fr

دريس خـــــالد
جامعة عنابة
Dri.khal@yahoo.fr

مرزوقي مرزوقي
جامعة الوادي
Merzougui.univ@gmail.com

Published: 31/12/2017 *Accepted: 23/12/2017* *Received: 02/12/2017*

ملخص:

عرفت الجزائر مطلع هذه الألفية تغيرات جدرية في ممارستها المحاسبية، تمثلت أساسا في صدور النظام المحاسبي المالي SCF، سعيا منها لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والانفتاح نحو الخارج، وكما هو معلوم أن الواقع الاقتصادي يقسم المؤسسات إلى ثلاث مجموعات: صغيرة، متوسطة، أو كبيرة انطلاقا من رقم أعمالها أو رأس مالها أو عدد عمالها. من خلال هذا البحث سنحاول تسليط الضوء عن الجديد الذي قدمه النظام المحاسبي المالي فيما يخص الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة الجزائرية.

رموز**jel**:M40, M41

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المبسطة، المؤسسات الصغيرة

Abstract:

At the beginning of this millennium, Algeria has undergone major changes in its accounting practice, mainly in the issuance of the financial accounting system (SCF), in order to keep abreast of the global economic developments and outward openness. As is known, economic reality divides institutions into three groups: small, medium, or great according to its turnover, capital or number of workers. Through this research, we will try to shed light on the new accounting system introduced by the financial accounting system concerning the Algerian small enterprises.

(JEL) Classification: M40, M41
Keywords: Financial Accounting System, Simplified Accounting, Small Busines

مقدمة:

لقد عرفت الجزائر مع مطلع هذه إصدار النظام المالي المحاسبي المالي الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسا لانضمام الجزائر لاقتصاد السوق، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموع القواعد والممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام.

وقد تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطار تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتوجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات وكذلك كيفية مسك محاسبة مبسطة (محاسبة الخزينة) بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة ومن هنا نلاحظ أن هذا النظام لم يغفل عن المؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها أن تطبق المحاسبة المالية الجديدة نظرا لمحدودية تخصصها وصغر حجم نشاطها، فأعد لها هذا النظام.

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول إلقاء الضوء على النظام المحاسبة المبسطة وكيفية سيره من خلال طرح الإشكال التالي: **وفقا للـــ SCF كيف يتم مسك محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

ونهدف من خلالها إلى إبراز الإجراءات والمراحل التسلسلية للعمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورتها المالية لتحديد النتيجة ومعرفة وضعيتها المالية والاقتصادية لاتخاذ القرارات.

وتكمن أهمية الدراسة في تبيان دور المحاسبة المبسطة باعتبارها وسيلة رقابة بما تقدمه من معلومات للجهات المختصة، ووسيلة فعالة يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية وتنظيم الحسابات التي تعكس الوضعية المالية، إضافة إلى الإفصاح اللازم في القوائم المالية الذي يجب أن تتصف ببعض الخصائص النوعية سوف يأتي التطرق لها فيما تقدم.وللإجابة على هذه الإشكالية أرتأينا تقسيم الدراسة إلى محورين:

- ✓ **المحور الأول:** نتطرق فيه إلى النظام المحاسبي المالي من خلال التعريف به و الفروض الذي يقوم عليها و ما هي الخصائص النوعية للمعلومات التي يجب أن يتضمنها مخرجاته.
- ✓ **المحور الثاني:** نعالج فيه كيفية مسك النظام المحاسبة المبسطة وكيفية عرض القوائم النهائية

أولا: النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، بحيث يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص" المحاسبة المالية"، وطبقا لهذا القانون فالمحاسبة المالية: " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1]،ومن الناحية القانونية عُرفت المحاسبة المالية بأنها: "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقها وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية والدولية المتفق عليها"[2].

والمتأمل في القانون 07-11 يتبين أنه قد تم الاعتماد في هذا النظام على مرجعيتين أساسيتين هما: المرجعية الفرانكفونية والمرجعية الأنجلوسكسونية، وذلك لأن عملية تصميم النظام أخذت بتبني استراتيجية توحيد محاسبي يأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية من ناحية، مع المحافظة على ما كان جيدا في النظام القديم كمدونة الحسابات ذات المرجعية الفرانكفونية من ناحية أخرى.

- **المرجعية الفرانكفونية (المتمثلة في المخطط المحاسبي العام PCG)**: أخذ النظام المحاسبي المالي بالنموذج المحاسبي الفرنسي باعتماده على مدونة مفصلة للحسابات تمثل معظم حسابات المخطط الفرنسي العام PCG لسنة 1982 نتيجة اقتباس معظم حساباته. وما يفسر التوجه نحو النموذج الفرانكفوني هو توكيل مهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى خبراء فرنسيين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي من ناحية، واعتماد هذا النموذج في معظم الدول التي كانت خاضعة لهيمنة الاستعمار الفرنسي من ناحية أخرى.

- **المرجعية الأنجلوسكسونية(المتمثلة في هيئة معايير المحاسبة الدولية)**: رغم عدم إشارة المادة 08 من القانون 07-11، والمادة 30 من المرسوم التنفيذي 08-156 الخاص بإجراءات تنفيذ القانون المتعلق بالمعايير المحاسبية صراحة إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه يمكن ملاحظة تبني النظام المحاسبي المالي للنموذج الأنجلوسكسوني من خلال معظم الطرائق والإجراءات الجديدة للتقييم والتنظيم المحاسبي التي جاء بها.

هناك عدة أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي من هذه الأهداف:

- ✓ سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني،
- ✓ قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي،
- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية،
- ✓ جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية،
- ✓ تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى[3]،

- ✓ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية،
- ✓ جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية،
- ✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء المالي وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة،
- ✓ يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والأخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها،
- ✓ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق،
- ✓ إعطاء صورة صحيحة وكافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم،
- ✓ استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

وسعيا منها لإنجاح الأهداف التي وضع من أجلها النظام المحاسبي المالي تميز هذا الأخير بأربع استحداثات نوجزها في:

– ***الاستحداث الأول***: يمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي سيسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات،

– ***الاستحداث الثاني***: يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات،

– ***الاستحداث الثالث***: ينص على أن النظام المحاسبي المالي قد أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات،

– ***الاستحداث الرابع***: يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة. وهو ما أقره القرارالمؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة والذي سوف يكون محور دراستنا فيما تقدم من الدراسة.

ثانيا: المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائـــر

أولت الجزائر اهتماما بليغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للأهمية التي تحققها في التنمية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيرها من الجوانب الأخرى، فقامت بسن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحكم نشاطها سواء كان ذلك في الجوانب التجارية أو المحاسبية أو الجبائيةوما تجدر الإشارة إليه قبل الخوض في تفاصيل المحاسبة المبسطة هو أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم التمييز بينها كما يلي[4]:

- ✓ **المؤسسة المصغرة:** هي المؤسسة التي تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دج،

- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دج،
- ✓ **المؤسسة المتوسطة:** هي مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دج أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دج.

2-1: مجال تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة،وما تجدر الإشارة إليه هو أن إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، أي أن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف هذه المؤسسات ليس إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسة بإرادتها المطلقة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق الصافي للأموال سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية.

ويقوم نظام محاسبة الخزينة على الشروط التالية[5]:

– المسك المنتظم لسجلات الأموال أو دفاتر الخزينة وهما دفتر الإيرادات مع إمكانية تجميع الإيرادات اليومية ذات المبالغ المنخفضة عند الاقتضاء، ودفتر النفقات الذي تسجل فيه العمليات حسب ترتيبها الزمني.

– حفظ وثائق الإثبات الرئيسية والمتمثلة في الفواتير سواء كانت مستلمة من الغير أو صادرة من طرف المؤسسة، أشرطة الصندوق، بيانات البنوك، نسخ الرسائل... مع وجوب تأريخ وتصنيف وترقيم هذه الوثائق.

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين مايلي[6]:

– المؤسسات ذات النشاط التجاري: تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دج، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

– المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي والحرفي: تتوافق المؤسسات الإنتاجية والحرفية مع المؤسسات التجارية من حيث عدد العمال، في حين يختلف رقم الأعمال الخاص بها والمقدر ب 06 ملايين دج.

– المؤسسات الخدمية ومختلف القطاعات الأخرى: بدورها تتوافق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها مختلف والذي حدد ب03ملايين دج.

و يمكن تلخيص ما سبق في الجدول الأتي:

الجدول رقم(1): المؤسسات الصغيرة التي يمكن لها مسك محاسبة مالية مبسطة

نشاط المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	ملاحظات
النشاط تجاري	9	10 مليون دينار	يتضمن رقم الأعمال
الإنتاجي والحرفي	أجراء يعملون	6 مليون دينار	النشاطات الرئيسة
نشاط الخدمات	ضمن الوقت	3 مليون دينار	والثانوية
نشاطات أخرى	الكامل	3 مليون دينار	

المصدر: من إعداد الباحثين

2-2: إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تطبيق المؤسسة لنظام محاسبة الخزينة يتطلب منها تقسيمه إلى مرحلتين: المرحلة الأولى تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها، في حين المرحلة التانية تكون في نهاية السنة من خلال قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات، ويمكن تلخيص هذين المرحلتين في الأتي:

2-2-1: متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية

كما أشرنا سابقا فإنه يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق، وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي[7]:

- وجود دعامة معينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات.

- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين العمليات التالية:

- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق): يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات).

- حسب طبيعة العمليات: تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير.

ويجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات التالية:

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل.

– شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها.

– أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى).

– إيرادات البيع وأداءات الخدمات.

– الإيرادات الأخرى كالإعانات والهبات...

– تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (كالإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا).

– شراء التثبيتات.

– الاقتراضات أو التنازلات (عمليات البيع).

2-2-2: تصحيحات آخر السنة المالية:

يجب على كل مؤسسة خاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة أن تقوم بمجوعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية[8]:

– يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- ✓ مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا،
- ✓ مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية،
- ✓ مبلغ التثبيتاتالمشتراة أو المباعة خلال السنة المالية،
- ✓ مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

– يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، ولا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

– يجب أن تمسك المؤسسات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول إهتلاك يحسب على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية.

– يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة حسب كيفيات تمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول إهتلاكالاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك تقوم المؤسسة عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

- ✓ حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية السنة المالية وعند نهايتها،

- ✓ حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية السنة المالية وعند نهايتها،
- ✓ حساب التخصيص لاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيتات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيتاتالمشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)،
- ✓ حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيت المعني)،
- ✓ حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

2-3: عرض الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المالية المبسطة:

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات مراقبة ومراجعة لمختلف المبالغ والأرصدة، كما تقوم بحساب نتيجة السنة المالية ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي[9]:

2-3-1: عمليات مراقبة نهاية السنة المالية: تتمثل في التأكد من:

- التوافق بين الرصيد المحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق.

- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إقفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقريب.

- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

2-3-1: تحديد النتيجة:

تقدم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الحصص التي يقدمها المستغل)

- نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

+/- تغيرات الديون والقروض الجارية للمستغل (إذا كانت معتبرة)

+/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتثبيتات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

تتشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدها المؤسسات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الخزينة أو الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية، ويمكن أن يقدم الكشفان الأخيران في جدول واحد.

وتقدم هذه الكشوف المالية في صفحة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول التالية:

الجدول رقم 02: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق		رأس المال	
البنك (زيادة أو نقصانا)		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

كما يجب أن تظهر الوضعية في نهاية السنة المالية أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء إذا كانت توافق مبالغ معتبرة.

الجدول رقم 03: الوضعية عند نهاية السنة المالية.

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التثبيتات		رأس المال	
المخزونات		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصانا)	
قروض الاستغلال		المجموع الفرعي	
الصندوق		الاقتراضات	
البنك (زيادة أو نقصانا)		ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

الجدول رقم 04: حسابات النتائج.

الفصول	المبالغ
إيرادات البيع أو أداءات الخدمة	
إيرادات النشاطات الأخر	
مجموع إيرادات النتائج	
نفقات الشراء	
نفقات النشاطات الأخر	
مجموع نفقات الأعباء	

الرصيد: (الإيرادات–النفقات) للسنة المالية (أ)	
تغير قروض الاستغلال م/م – 1	
تغير ديون الاستغلال م/م – 1	
تغير المخزونات م/م – 1	
تصحيحات تتعلق بالاقتراضات	
تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

ويمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في جدول حسابات النتائج وهي: أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم، الأعباء المحتسبة للاهتلاك، الأعباء المالية.

الجدول رقم 05: تغير الخزينة خلال السنة المالية.

البيان	المبالغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية	
الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (–)	
المتأتية من:	
– حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (–) للمستغل	
– الرصيد (الإيرادات – النفقات) السنة المالية (أ)	
– حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (–)	

الخاتمة:

بناءا على ما سبق، اهتم النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الصغيرة فقام بشرح كل ما يتعلق بهذا النوع من المؤسسات، حيث خصص كما سبق وأن أشرنا القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بابا كاملا يعالج المحاسبة المبسطة (محاسبة الخزينة) المطبق على الكيانات الصغيرة، والتي احتوى في طياته كيفية معالجة العمليات الجارية، مبادئ التصحيحات في نهاية السنة، تحديد النتيجة، وعرض الكشوفات المالية، وهي كشوف مبسطة تحمل المعلومات الضرورية التي تعبر عن وضعيتها المالية خلال السنة المالية التي تقوم على أساس تحصيل المؤسسة لايراداتها وصرفها لنفقاتها.

الهوامـــــش:

(1)- المادة 03 من القانون 07-11، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 74، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص: 03.

(2)- كتوش عاشور (2009): متطلبات تطبيق النظام الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد: 06)، جامعة الشلف، ص: 291.

(3)- جودي محمد رمزي (2009): إصلاح النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية (العدد: 06)، جامعة بسكرة، ص: 83.

(4)- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 06.

(5)- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22.

(6) - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ ، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91.

(7)- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة...، مرجع سابق، ص ص 77 – 78.

(8)– المرجع نفسه، ص 78.

(9)– المرجع نفسه، ص ص 78 – 80.